University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس والخمسون / يناير / 2022

" العملاتُ الافتراضيّةُ من منظورِ القانونَينِ الدوليّ والجنائيّ "

د. محمد صالح جاد المولى خليفة / عضو هيأة التدريس ، جامعة محمد بن علي السنوسي ، كلية الشريعة والقانون ، قسم القانون /

أ. بسمة يونس محمد الرفادي / عضو هيأة التدريس ، جامعة بنغازي ، كلية القانون ، قسم القانون الدولي العام /

University of Benghazi
Faculty of Education Almarj

جامعة بنغازي
كلية التربية – المرج
ISSN 2518-5845

Global Libyan Journal

المجلة الليبية العالمية

العدد الخامس والخمسون / يناير / 2022

" العملاتُ الافتراضيّةُ من منظورِ القانونَينِ الدوليّ والجنائيّ "

المُلخص :

يتناول البحث موضوعاً كَثُر الحديث حوله في الآونة الأخيرة ، وهو العملات الافتراضية ، حيث يُعد هذا الموضوع من المستجدات في مجال المال والاقتصاد والقانون ، وقد أخذ حيزاً كبيراً على مستوى الأفراد والدول .

فجاء هذا البحث؛ لكي يُعالج الموضوع من ناحيةٍ علميةٍ منهجيةٍ لجديته وأهميتهِ في الوقت الراهن ، والحاجة إلى معرفتهِ معرفةً حقيقيةً وتجلية ما يدور حوله من غموض .

وقد حاولنا جاهدَينِ البحثَ في العملات الافتراضية، وبيان ماهيتها بتعريفها وتسليط الضوء على طبيعتها القانونية وأبرز خصائصها، ودراسة أشهر العملات ومناطق تداولها وسعرها وقيمتها السوقية، ومن ثَم سلطنا الضوء حول التنظيم القانوني لها دولياً وجنائياً، وذلك بالبحث والاستقراء في قوانين وتشريعات الدول المختلفة، وكيف نظمت ودعمت أو حظرت من التعامل بالعملات الافتراضية، وخلصنا إلى جملة من النتائج، واتبعناها بتوصيات رأيناها ضرورية لرفع غطاء الغموض الذي أحاط ولا يزال يُحيط بالعملات الافتراضية داخلياً ودولياً .

الكلمات المفتاحية : العملات الافتراضية –منظور – القانونين – الدولي والجنائي .

Virtual currencies from the perspective of international and criminal law

Dr. Mohammed Saleh Jad Al Mawla Khalifa
Basma Younis Mohammed Al-Rifadi

Abstract :

The research deals with a topic about which there has been much discussion in recent times, which is virtual currencies, as this topic is considered one of the developments in the field of money, economics and law, and it has taken a great deal of space at the level of individuals and countries.

This research came in order to treat the subject from a scientific and methodological point of view due to its seriousness and importance at the present time, and the need to know it with real knowledge and to clarify the ambiguities around it.

We have tried hard to research virtual currencies and explain what they are by defining them and highlighting their legal nature and most prominent characteristics and studying the most

famous currencies and their trading areas, their price and market value, and then we shed light on the legal regulation of them internationally and criminally by researching and extrapolating in the laws and legislations of different countries How it was organized, supported or banned from dealing with virtual currencies, and we concluded a number of results, and followed them with recommendations that we considered necessary to lift the cover of the mystery that surrounded and still surrounds virtual currencies internally and internationally .

Keywords: Virtual currencies - perspective - law - international and criminal.

المقدمة :

يشهد العالم اليوم تطوراتٍ هائلةً في مجال التكنولوجيا واستخداماتها المختلفة في مجال الإنترنت؛ الذي بدوره انعكس على أنماط سلوك الأفراد وعلى علاقاتهم ببعضهم البعض؛ الأمر الذي استدعى تدخلاً تشريعياً لتنظيم هذا النوع الجديد من أنماط السلوك ، وهذه العلاقات الجديدة بين أفراد المجتمع .

فهذا السباق الدائر بين التكنولوجيا والقانون غالباً ما ينتهي لصالح التكنولوجيا؛ حيث يأتي التطور التكنولوجي أولاً ويُترجم إلى سلوك وعلاقات بين الأفراد على الصعيدين الداخلي والدولي ، ثم يأتي بعد ذلك دور القانون لتنظيم هذا السلوك وهذه العلاقات بعد أن تكون المراكز القانونية قد تكونت .

هذا وأدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جوهري في النظام النقدي العالمي، وما شهده من تطور على صعيد الصناعة المالية والمصرفية وعلى وجه الخصوص قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نُظُم الدفع والتسوية المتطورة والعملات الافتراضية .

وفي خِضم هذا التطور التكنولوجي الهائل والتطور الرقمي المستمر الذي بات يشمل جميع مجالات الحياة ظهرت العملات الافتراضية؛ لِتُحدث ضجة في أوساط المهتمين وربما ثورةً في النظام النقدي العالمي، الأمر الذي استدعى معرفة حقيقتها ونظامها القانوني من الناحيتين الدولية والجنائية .

وقد زاد الاهتمام بالعملات الافتراضية بشكل كبير ، وتنوّعَ هذا الاهتمام بتنوع المجتمعات ابتداءً من أصحاب المشاريع ورأس المال إلى أكاديميي الأمن الإلكتروني والاقتصاديين ، وزادت بالتالي الحاجة إلى دراسة الفائدة من استخدام العملات الافتراضية على المدَيْن القريب والبعيد التي باتت تشكل موضوع نقاشٍ حادٍ .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في دراسة العملات الافتراضية بسبب انتشارها المتزايد عبر شبكات الانترنت وعدم وضوح ماهيتها لدى الكثير من فقهاء القانون والاقتصاد ولاسيّما عامة الناس .

بالإضافة إلى قيام بعض الدول باعتمادها عملةً للوفاء بالالتزامات المالية، بل وامتد استخدامها ليتجاوز الحدود؛ نظراً لاعتمادها على الانترنت لتداولها .

كما كان لندرة الدراسات المحلية دافعٌ مُلحٌّ لدراستها من منظور القانونين الدولي والجنائي خاصةً أنّ بعض الدراسات السابقة الإقليمية والدولية قد خلطت بين العملات الافتراضية وغيرها من وسائل الدفع الإلكتروني .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على ماهية العملات الافتراضية والوقوف على أبرز العملات وأشهرها، بالإضافة إلى التعرف على تنظيمها من الناحيتين الدولية والجنائية وتسليط الضوء على أبرز المواقف الدولية في شأنها .

مشكلة البحث :

يُشكل ظهور العملات الافتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية بعيداً عن رقابة السلطات النقدية العديد من التحديات أمام القانون سواء الدولي أو الجنائي، بالإضافة إلى الفراغ التشريعي الذي يحكم ويُنظم التعامل بالعملات الافتراضية وتراجع القانون في مضمار السباق أمام التكنولوجيا، ومن جهة أخرى فقد أصبحت العملات الافتراضية أمراً واقعاً ، وأن الكثير من الأشخاص حول العالم أخذوا يتعاملون بها للاستثمار والكسب والوفاء بالتزاماتهم المالية، وبالتالي وجود العديد من المخاطر التقنية والقانونية والأمنية التي باتت تُحيط بهذه العملات التي لابد من التصدي لها قانوناً وإيجاد الحلول المناسبة لها .

منهج البحث :

للوصول إلى دراسة العملات الافتراضية والتعرف على طبيعتها وتفاصيل نشأتها وأنواعها وتنظيمها من الناحيتين الدولية والجنائية كان لابد من تبني المنهج التحليلي المقارن ، بالإضافة إلى استقراء أهم النتائج من قوانين الدول المختلفة للوقوف على آلية تنظيمها للعملات الافتراضية في قوانينها الداخلية ، وكيف انعكست على الساحة الدولية .

خطة البحث :

سنقوم بتقسيم خطة البحث إلى مبحثين رئيسين، يسبقهما مطلبٌ تمهيديٌّ نتناول فيه ماهية العملات الافتراضية لنقف على تعريفها وبيان طبيعتها القانونية وأشهر العملات الافتراضية، ونُخصص المبحث الأول لدراسة العملات الافتراضية في القانون الدولي، بينما سنخصص المبحث الثاني لدراسة العملات الافتراضية في القانون الجنائي .

مطلب تمهيدي

ماهية العملات الافتراضية

العملة الافتراضية تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونياً ، ليست متعلقة بعملة ورقية، إنما يَقبل الناس بها وسيلةً للدفع[1] .

ولأننا بحاجة إلى التعرف على العملات الافتراضية سنُقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول للتعريف بالعملات الافتراضية وبيان أهم خصائصها ، بينما سنخصص الفرع الثاني لدراسة طبيعتها القانونية والوقوف على أبرز العملات الافتراضية وأشهرها تداولاً .

الفرع الأول

تعريفات العملات الافتراضية

عُرفت العملات الافتراضية بأنها " تمثيل رقمي للقيمة المالية متاحة في شكل إلكتروني ، يمكن تخزينها والتعامل بها من خلال برامج معينة أو تطبيقات الهاتف المحمول أو الكمبيوتر يتم من خلال شبكات آمنة ومخصصة أو عبر الانترنت "[2] .

كما عُرفت بأنها " نوع جديد من النقود الإلكترونية المخزّنة في ذاكرة الكمبيوتر، تُدار القيمة النقدية لها عن طريق جهاز تقني ، فهي وسيلة جديدة للدفع ولا تتطلب الوصول إلى حسابات الإيداع "[3] .

كما عرفها الأستاذ عبدالله الزعابي بأنها " أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل غير مادية أو حسية وليس لها وجود فيزيائي ، حيث تتكون هذه العملات من رموز وأرقام مشفرة وتتم وفقاً لعمليات حسابية معقدة لا يستطيع العقل البشري حلها إلا بواسطة أجهزة الحاسوب ، وتستقر هذه العملات في الشبكات العنكبوتية أو مَحَافظ إلكترونية "[4] .

وعرفت أيضاً بأنها " تمثيلات رقمية لا يمكن أن توجد إلا في شكل إلكتروني تشتمل على الرموز المميزة والعلامات المشفرة وهي شكل جديد من أشكال العملة وبالتالي فهي عملة غير مُنظَّمة "[5] .

---

(1) Joshua Baron, Angelo` mahoy, David monheim,"The implications of virtual currencies on national security" Look www.rand.org/t/rr1231 , 2015 p.77

(2) Kiel institule for the world Economy, Virtual – currencies monetary Dialogue, July 2018, p.6

(3) Teymur Zuifugarzade: Bilcoin lifecoin, namecoin, The Legal Nature of virtual currency, Journal of Advanced Researsh in Law and Economics 9 C1 (31) : 119 – 126 – September, 2018, p.120

(4) عبدالله ناصر عبيد نصيري الزعابي " التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة) رسالة ماجستير ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 2018 ، ص5 .

(5) Jake frankne fied, Virtual Carrencies, Look at www.investopedia.com. 30.9.2021

وعرفت أخيراً بأنها " وسيط للتبادل تعمل مثل العملة في بعض البيئات ولكنها لا تملك كل صفات العملة الحقيقية "[1] .

فمن خلال هذه التعريفات للعملات الافتراضية يمكننا الوقوف واستخلاص أهم ما تتميز به العملات الافتراضية من خصائص نتناولها بشيء من الإيجاز على النحو التالي :

1. هي عملات لا تحتاج إلى وسيط لتداولها بين العميل والتاجر حيث التعامل بها يكون مباشراً دون وساطة .
2. هي عملات مشفرة ؛ وبموجب هذا التشفير يتم تغيير شكل المعلومات الخاصة بالعملة إلى شكل آخر باستخدام المعادلات الرياضية أو ما يسمى بخوارزميات التشفير التي تتحول بها هذه البيانات من بيانات مقروءة إلى أخرى غير مقروءة لحجب الاطلاع عليها من قِبل الأشخاص غير المخولين لقراءتها أو التعامل بها[2] .
3. ليس لها تنظيمٌ قانونيٌ ولا دوليٌ ولا وطنيٌ يحكم عمليات إصدارها وتداولها حتى تاريخ كتابة هذا البحث فهي ما زالت تخضع للتنظيم التقني والتكنولوجي .
4. لا يوجد للعملة الافتراضية قيمة نقدية ثابتة بالمقارنة مع العملة التقليدية أو القانونية كالدولار وتختلف من نوع لآخر .
5. العملات الافتراضية ثنائية الأبعاد فهي تعمل لإبراء الذمة ووسيلة لدفع قيمة السلع والخدمات دون الحاجة لتأكد البائع أو مقدم الخدمة من توفر الرصيد الكافي للمشتري، وهذا بخلاف الحال بالنسبة لوسائل الدفع الأخرى[3] .
6. قابلية العملات الافتراضية للانقسام حيث تُسهم هذه الخاصية في نجاح تداولها من قِبل المتعاملين؛ حيث يستطيع المستهلكون بسهولة تحويل العملات الإلكترونية إلى كميات ووحدات أصغر تناسب عمليات الدفع محدودة القيمة[4] .

(1) www.rand.org/Content/dam/rand/pubs/rsearsh reports/RR 1200/ RR 1231 Rand RR 1231 Z1. Arabic. Bdf.2018

(2) Chief Investment office Americas, wealth management 12 October 2017, Crypto currencies Beneath the bubble, USB

(3) أحمد عبدالعليم العجمي ، نظم الدفع الإلكتروني وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي ، دار الجامعة الجديدة ، 2013 ، ص96 .

(4) د. محمد ديب : تعاملات العملة الافتراضية (دراسة قانونية) المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 10 ، يناير 2018 ، ص458 .

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية

اختلف الفقهاءُ القانونيّون في تصنيف العملات الافتراضية وتحديد طبيعتها القانونية ، فقد وضعوا أنفسهم في مفترق طرق بين اعتبارها أموالاً يتم التداول بها ، وبين اعتبارها أدوات للاستثمار[1] .

فاتجه بعضهم إلى القول بأن العملات الافتراضية تعتبر نوعاً من النقود إذا تم استخدامها وسيلةً للتبادل المالي؛ إذ تُعدّ وسيلةً جديدة للدفع لا تتطلب الوصول إلى حسابات الإيداع[2] .

وهناك تصور شائع بين مستخدميها يرى أن العملات الافتراضية تُعد من الأموال وبديلاً للعملات الورقية بناءً على الاستخدام الوظيفي والاقتصادي لها[3] .

فالعملات الافتراضية على الرغم من انتشارها نسبياً إلاّ أنها تفتقر إلى تنظيم محدد لها في جميع الأنظمة القانونية تقريباً ، وفي ظل هذا الغياب يكون البحث في طبيعة العملات الافتراضية يدور حول الإجابة عن عدة تساؤلات هل تُعد حقاً مالياً أو غير ماليٍّ ، وإذا كانت حقاً مالياً فهل هي نوع من النقود أم أنها مالٌ من نوعٍ آخر كالبضائع مثلاً ، وهل ينطبق عليها مفهوم السند الإلكتروني أم لا[4] .

من المتعارف عليه أن العملات القانونية التقليدية المتداولة وحتى يُطلق عليها " عملة " فإنها تتميز بالعديد من الخصائص المميزة لها ومنها خزين القيمة ولها قوة إيرادية ووسيلة دفع وشراء وبيع وتداول ، وتتمتع بغطاءٍ مالي من دولة الإصدار ، وهذا بلا شك غير متوفر في العملات الافتراضية التي تفتقر لهذه الخصائص بحسب ما سبق الإشارة لها في الفرع الأول من هذا المطلب .

وعليه لا تُعد العملات الافتراضية كسائر العملات التقليدية القانونية[5] ، كما أنها لا تُعد (سلعة) كما أشار إلى تكييفها بعض الفقهاء؛ لأن السلعة هي كل ما عدا الائتمان ، ومن الملاحظ أن العملات الافتراضية لا تتمتع بقيمة في ذاتها ، وبذلك لا يصح أن تُعامل معاملة السلعة لأنها لا تُقصَد لذاتها .

(1) Noah vardi iAssessing the legal Nature of virtual currencies, Researtg Gate, Jane, 2016. P.122
(2) "Bitcoin, lifecoine, Namecoin: The legal Nature of virtuab currency, volume LX, lssue 1(31), spring. 2018. P.119 Dol: https: lldoi.org/10.14505/jarle.vg.1(31).16.
(3) Jennifer Enwezor and Joarn Perkins, The legal Aspect of virtual currencies Batterorths, Journal of international Banking and Financials Law, November, 2016. P.569
(4) لافي محمد درادكة ، " تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي " ، مجلة كلية القانون الكويتية ، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس ، العدد (3) الجزء الأول ، 2018م ، ص335 .
(5) د. كمال نجاجرة ، " الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية " دراسة قانونية تحليلية مقارنة ، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي ، العدد (3) سبتمبر ، 2021 ، ص26 .

ولا تُعد أداة للدفع؛ لأن أدوات الدفع كالصكّ مثلاً لا يتم بعدها أي مطالبة قانونية ولا تُعد أداة تبادل؛ لأن أدوات التبادل تتطلب عملية إضافية من قبل مُصدِريها تتمثل في الدفع النهائي، وهذا ما لا تتطلبه العملات الافتراضية.

وعليه نرى بأن العملات الافتراضية هي عملات خاصة تتطور خارج سلطة الدولة من خلال استخدامها لشبكات مفتوحة بشكل يجعلها لا تحتاج إلى وسيط ، فافتقار العملات الافتراضية لتنظيم قانوني محدد أدى إلى احتدام النقاش حول طبيعتها القانونية على الرغم من تقديم العديد من التكييفات القانونية لها .

غير أن الحقيقة القانونية الوحيدة التي يُمكن الجزم بها هي أن تداول العملات الافتراضية يعتبر تصرفاً قانونياً يدخل في دائرة الأنشطة التجارية المنصبة على التعامل بالأموال المعنوية وتقديم الخدمات المالية[1] .

أشهر العملات الافتراضية

ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية أكثر من (4400) عملة افتراضية إلاّ أن (10) فقط منها تحتفظ بحصة سوقية ضخمة سواء من حيث القيمة أو حجم التداول عليها[2] . وسوف نسلط الضوء عليها حسب ترتيبها من حيث قيمتها وسعرها وحجم التداول عليها :

1. تأتي في المرتبة الأولى (Bitcoin) بتكوين رمزها (BTC) تم إطلاقها عام 2008 من قِبل شخص يستخدم اسم مستعار (ساتوشي ناكاموتو) بلغ سعرها 63342 دولارًا وتقدر قيمتها السوقية بـ118177 مليار دولار[3] .
2. تأتي (Ethereum) ايتريوم ثانياً ورمزها (ETH) تم اقتراحها عام 2013 من قِبل (فيتاليك بوتيرن) بلغ سعرها 2449 دولارًا وتقدر قيمتها السوقية بـ282.2 مليار دولار .
3. في المركز الثالث تأتي (Binance) بينانس كوين ورمزها (BNB) تم إنشاؤها عام 2017 لتصبح في العام 2018 تمثل أكبر منصة تداولية في العالم يبلغ سعرها 546.74 دولارًا تقدر قيمتها السوقية بـ84.5 مليار دولار، أُسست على يد المبرمج الصيني (نشانغ بين غزو) .
4. رابعاً تأتي (X Ripple) اكس ريبل ورمزها (XRP) أسست عام 2013 بواسطة شركة (اوين كوين) بلغ سعرها 1.82 دولارًا بقيمة سوقية قُدرت بـ83.01 مليار دولار[4] .

(1) د. كمال نجاجرة ، المرجع السابق ، ص29 .
(2) د. خالد المنشاوي ، أشهر 10 عملات افتراضية تصل قيمتها إلى 1.8 تريليون دولار .. راجع للمزيد من المعلومات : www.independentarbia.com 18.11.2021
(3) بتكوين مقابل العملات الأخرى .. أنظر www.ig.com

5. في المرتبة الخامسة تأتي (Cardano) كاردانو ورمزها (ADA) بلغ سعرها الحالي 1.46 دولارًا وقدرت قيمتها السوقية بـ46.35 مليار دولار تُعد عملة مشفرة ومنصة حوسبة لامركزية تتميز بخوارزمية إجماع فريدة تسمى (ouroboros) تقوم بالتحقق من صحة المعاملات[5] .

6. سادساً تأتي (Teizer) تيزر ورمزها (USDT) بلغ سعرها دولاراً واحداً وقيمتها السوقية بلغت 45.9 مليار دولار طورتها شركة تيزر نهاية عام 2014 .

7. أما في المرتبة السابعة تأتي (Polkadot) بولكارت ورمزها (DoT) بلغ سعرها 42.59 دولارًا بقيمة سوقية تقدر بـ39.6 مليار دولار .

8. ثامناً تأتي (Litecoin) ليتكوين ورمزها (LTC) تُعد من بين أقوى وأشهر العملات الافتراضية تأسست من قِبل المهندس (تشالز) ، بلغ سعرها 278.93 بقيمة سوقية تقدر بـ18.65 مليار دولار .

9. في المرتبة التاسعة تأتي (Chain link) تشين لينك يُرمز لها (link) بلغ سعرها 40.89 دولارًا وتجاوزت قيمتها السوقية 17.33 مليار دولار .

10. عاشراً وأخيراً تأتي العملة الافتراضية (Bitcoin Cash) بتكوين كاش رمزها (BCH) بلغ سعرها 817 دولارًا وبلغت قيمتها السوقية 51.36 مليار دولار فهي عملة جديدة نسبياً ظهرت عام 2017 وأهم ما يميزها أن أصولها تأتي من عملة بتكوين(*) .

(4) Kat Tretina, John Schmidt, Editor Cantributor Published Nov.1.2021 www.forbes ADVISOR. com
(5) www.independent arbia.com
(*) كانت هذه أهم 10 عملات افتراضية وأسعارها وقيمتها السوقية حتى تاريخ كتابة هذا البحث ، وتوجد العديد من العملات الافتراضية الأخرى والتي يتم تداولها والتعامل بها في الوقت الحالي بين المستخدمين مثل نيم (XEM) داش (DASH) ايثريوم كلاسك (ETH) المونيرو (XMR) الستيلر (XLM) الايوس (EOS) النيو (NEO) سولانا (sd) شيبا إينو (Shep) دوجكوين (DOGE) .

المبحث الأول

العملات الافتراضية من منظور القانون الدولي

التنظيم القانوني الوطني للعملات الافتراضية لن يكون كافياً ما لم يُستكمل بتنظيم وتنسيق وتعاون دولي من خلال اتفاقيات دولية ثنائية وجماعية توضح فيها مسؤوليات وحقوق مواطن كل دولة من مستخدميها .

وبناءً على ذلك سَنُقسّم هذا المبحث إلى مطلبين ؛ نتناول في الأول منه الحاجة إلى تنظيم دولي للعملات الافتراضية ، بينما سنُلقي الضوء في المطلب الثاني على مواقف بعض الدول من العملات الافتراضية .

المطلب الأول

الحاجة إلى تنظيم دولي للعملات الافتراضية

نظراً للتطور الكبير والسريع الحاصل في العملات الافتراضية والتداول بها كان لابد من وضع تنظيم دولي لها ، بل وحث حكومات الدول على أن تتظافر جهودها لوضع تنظيم كامل وشامل والتحقيق والمقاضاة عبر الانترنت في ما نشأ وينشأ عن تداولها من أنشطة إجرامية ذات خطورة على الصعيدين الوطني والدولي[1] .

وبناءً على الانتشار السريع للعملات الافتراضية قامت العديد من الدول بحظر التعامل بمثل هذا النوع من العملات ، ودول قامت بوضع قيود على تنظيم استخدامها ، وأخرى مؤيدة وداعمة لاستخدامها ودول وقفت موقفاً محايداً منها .

سوف نتعرض لهذه المواقف بشيء من التفصيل في المطلب الثاني من هذا المبحث، لكن من الملاحظ حتى كتابة هذا البحث أنه لا يوجد إجماع حول تدخل المشرّع في الدول المختلفة لتنظيم هذه العملات مشيرين إلى أن تنظيمها قد يُفهم أنه قد وُضع بمثابة تشريع لها ، وبالتالي يؤدي إلى التشجيع على استخدامها ، وكل ما فعله مشرّعو بعض البلدان تحذير المتعاملين بها والحد من مخاطر استخدامها، وإن تداولوا بها فإنهم يتصرفون ويتعاملون على مسؤوليتهم الخاصة ولا تتوفر لهم أي حماية أو ضمان من أي نوع[2] .

(1) محمد لافي درادكة ، مرجع سبق ذكره ، ص351 .

(2) فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية " مخاطر وتداعيات العملات الافتراضية على القطاع المالي " ، صندوق النقد الدولي – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2019 .

ونظراً لطبيعة العملات الافتراضية وعدم وجود مصرف مركزي أو مؤسسة حكومية أو دولية رسمية تنظم عملية إصدار هذه العملات، وليس لها إطار قانوني أو حتى حماية لمستخدميها؛ لهذا كانت مواقف الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية متباينةً بشأن السماح باستخدامها وتداولها .

لذلك تظل مهمة وضع تنظيم للعملات الافتراضية مهمة صعبة بسبب إخفاء هوية المتعاملين بها ، وبالتالي يجعلها سهلة وجاذبة لارتكاب الجرائم الخطيرة التي يمتد مداها إلى خارج إقليم الدولة الواحدة، وبالتالي تطال المجتمع الدولي بأسره وتؤثر على أمنه واستقراره[1] .

المطلب الثاني

الموقف الدولي من العملات الافتراضية

سنخصّص هذا المطلب لدراسة الموقف الدولي من العملات الافتراضية، وسنقسمه إلى فرعين نتناول في الأول موقف الدول من العملات الافتراضية ، بينما سنخصص الثاني لدراسة موقف الهيئات الدولية من العملات الافتراضية .

الفرع الأول

موقف الدول من العملات الافتراضية

تنقسم الدول في موقفها من العملات الافتراضية بين دول تحظر هذا النوع من المعاملات ودول وضعت قيوداً حول التداول بها وأخرى مؤيدة وداعمة لها ، وأخيرة وقفت منها موقف المحايد[2] .

وتعتبر روسيا من أول الدول التي تُحظر استخدام العملات الافتراضية وخاصة عملة (Bitcoin) تليها الإكوادور وبوليفيا وأفغانستان والجزائر والمغرب[3] .

أما الدول التي وضعت قيوداً على استخدام العملات الافتراضية فهي الصين والمكسيك وزامبيا والسعودية ومصر.

(1) VIRGA, Joy Marie, International Criminals and their virtual currencies: the Brasilia, V.12, n.2, 2015, p.519

(2) تقرير قانوني تحت عنوان : " تنظيم العملات الرقمية حول العالم " – يونيو 2018 مكتبة الكونجرس الأمريكية .

(3) عبدالحافظ الصاوي ، " قبل أن تدخل غمار الاستثمار في العملات الرقمية " انظر للمزيد : www.aljazeera.net. 22/2/2021

أما من الدول الداعمة للعملات الافتراضية فكانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ، جنوب أفريقيا ، كوبا ، ايسلندا ، بريطانيا ، فرنسا ، تركيا ، تايوان ، والعراق . وليبيا التي صُنفت ووضعت ضمن الدول الداعمة للعملات الافتراضية بحسب ما جاء في موقع "هاوماتش" بالإضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة[4] .

ومن الدول التي اتخذت موقفاً محايداً من العملات الافتراضية فهي كازاخستان والهند ، وكينيا ، الجابون ، فنزويلا ، كولومبيا ، بيرو ، بارجواى ، الأرجنتين ، ماليزيا ، أندونيسيا وتونس

ومن الصعب حصر أسباب تشعُب مواقف الدول واختلافها من العملات الافتراضية ، إلا أن هناك مؤشراتٍ معينةً تشترك فيها جميع المواقف السابقة؛ لتكون مبرراً لسلوك اتجاه معين دون الآخر ومنها على سبيل المثال :

(أ) **البنية التحتية الرقمية** : فالتطور التكنولوجي الرقمي يختلف من دولةٍ لأخرى؛ الأمر الذي أدى إلى التفاوت في الاتجاهات حيال العملات الافتراضية .

(ب) **الواقعية** : فمع تزايد أعداد العملات الافتراضية وتزايد أعداد متداوليها وتزايد قيمتها السوقية تجعل الدول تنقسم حسب مواقفها منها بين مُضيّق وموسع لها كونها باتت واقعاً لابد منه .

(ج) **الرقابة** : اتخذت منها أغلب الدول مُبرراً لمواقفها ، فمنها من تُشدد بنسب متفاوتة لذات السبب ، ومنها من فضّل تنظيمها كلياً أو جزئياً في محاولة لفرض شيء من الرقابة عليها[1] .

(د) **علاقة العملات الافتراضية بسلطات الدولة** : من المعروف والطبيعي حتى وقت قريب كانت الدولة هي صاحبة الحق الأول والوحيد في إصدار العملات النقدية في الدولة ومع ظهور العملات الافتراضية قامت بسحب البساط تدريجياً من الدولة ، مما أدى إلى إحداث مخاوف من خروج السيطرة على النقد منها ، فقامت الدول بتنظيم إصدارها والتداول بها؛ رغبةً منها بالسيطرة ولو نسبياً عليها[2] .

(4) www.argaam.com /26/1/2018

(1) www.pekinscoie.com/en/news-insights/digital-cirrencies-international-actions-and-regulations.html.Last visit 23/11/2021

(2) عبدالله ناصر الزعابي ، مرجع سبق ذكره ، ص10 .

الفرع الثاني

موقف الهيئات الدولية من العملات الافتراضية

نظراً لتطور العملات الافتراضية المستمر وحاجتها إلى الكثير من الدراسات والبحوث المتخصصة على مختلف الصُعد لم تتبن الهيئات الدولية المختصة بالشؤون المالية والنقدية موقفاً واحداً منها، سنتعرض لأهم هذه المواقف بشيء من الإيجاز .

أولاً : موقف صندوق النقد الدولي من العملات الافتراضية :

ظل موقف صندوق النقد الدولي من العملات الافتراضية محايداً وغير حاسم لا بالإيجاب ولا بالسلب . ولم نجد له إلا ما نُشر في تقرير صادرٍ عن موظفي صندوق النقد الدولي وهو لا يعبر عن موقفٍ رسمي ، ولكن ذلك لم يمنع مدير الصندوق الدولي من إبداء موقفها المؤيد للتكنولوجيا حيث أظهرت مزايا العملات الافتراضية وعيوبها وأشارت إلى أن إطلاق عملة رقمية للبنوك المركزية أصبح ضرورة لا غنى عنها[3] .

ثانياً : موقف صندوق النقد العربي من العملات الافتراضية

صرّح رئيس مجلس صندوق النقد العربي أن التنامي الكبير في استخدام العملات الافتراضية يفرض تحديات على البنوك المركزية العربية ولاسيّما على صعيد التحويلات عبر الحدود وتأثير ذلك على استقرار القطاع المالي والمصرفي ، وصرّح أيضاً بأن بعض البنوك في العالم قد بدأت في دراسة إصدار عملات افتراضية لمواجهة ما تفرضه من تحديات[1] .

ثالثاً : موقف البنك الأوربي من العملات الافتراضية

أصدر البنك الأوربي تقريراً في عام 2015 قال فيه بأن العملات الافتراضية لا تستجيب لمفهوم العملات والنقود التقليدية من منظور القانون والاقتصاد، وخلص إلى عدم الحاجة إلى إيجاد تنظيم لها في الاتحاد الأوربي بسبب محدودية استخدامها وعدم وصول مخاطرها إلى الدرجة التي تهدد البنوك المركزية .

(3) www.imf.org/ar/news/Articles/2018/4/16/blog an-even-handed-approach-to-crypto-assets.

(1) مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي ، صندوق النقد العربي ، 2019 ، ص33-35 .

رابعاً : موقف البنك الدولي من العملات الافتراضية

نشر البنك المركزي في عام 2017 تقريراً استعرض فيه أساس عمل تقنية العملات الافتراضية ، وأشار إلى مميزاتها وعيوبها ، وأبدى مخاوفه منها لتطورها السريع والمتلاحق ، وحث على التعاون الدولي وتشجيع الشركات المتخصصة بتطوير التكنولوجيا المالية ، وفي نهاية تقريره امتنع البنك المركزي عن إصدار أي توصيات عملية ، مشيراً بأن فهم التكنولوجيا المالية التي تقوم عليها العملات الافتراضية هي الأساس في فهمها تمهيداً لأخذ موقف حقيقي منها[2] .

كانت هذه إشارة إلى بعض مواقف الهيئات الدولية من العملات الافتراضية التي تُبين التباين في المواقف الذي يعكس حجم التخوف المحيط بسوق هذه العملات .

المبحث الثاني

العملات الافتراضية في القانون الجنائي

بالنظر إلى الطبيعة الحديثة نسبياً للعملات الافتراضية، فإن حقوق والتزامات أطراف المعاملة المالية أو النقدية تكون أحياناً غير مؤكدة ، وأحياناً أخرى غير واضحة ، وهو ما يقود إلى مخاطر قانونية ؛ كخرقٍ للقوانين واللوائح وعدم التكيف مع متطلباتها .

وبناءً على ذلك سوف نتطرق لدراسة أبرز أنواع الجرائم الافتراضية في مطلبٍ أول ، بينما سنسلط الضوء في المطلب الثاني على التطبيقات القضائية والقانونية للعملات الافتراضية .

المطلب الأول

أبرز الجرائم الصادرة عن العملات الافتراضية

توظف العملات الافتراضية عادةً للاستخدام غير المشروع الذي يُجرمه القانون ، وينتج عنها مسؤولية جنائية .

فغياب التنظيم والرقابة في أغلب دول العالم هيّأ الأرضية لأن تكون العملات الافتراضية مركزاً وسبباً في ارتكاب العديد من الجرائم المالية التي تستوجب عقاب القانون ، منها ما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والسرقة والفدية الإلكترونية وغيرها ، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على أبرز هذه الجرائم .

(2) أثير صلاح أثير ، التنظيم القانوني للعملات الرقمية ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، رسالة ماجستير ، 2021 ، ص87 .

جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب :

أشار بعض فقهاء القانون بأن جريمة غسيل الأموال هي عملية يتم من خلالها جعل العائدات منها غير القانونية تبدو مشروعة ؛ حيث يغسل المجرمون ما يقارب من تريليون دولار إلى 2 تريليون دولار سنوياً في جميع أنحاء العالم ، وذلك من خلال لجوء المبيضين الماليين إلى تقنية جديدة لإخفاء العائدات التي يتم الحصول عليها ، وهذه التقنية تتمثل في العملات الافتراضية[1] . وذلك راجع إلى طبيعتها المجهولة وإخفائها لهوية مستخدميها .

ففي فرنسا حددت الهيئة المسؤولة على معالجة المعلومات الاستخباراتية العمل ضد الحلقات المالية السرّية بوضوح استخدام العملات الافتراضية مصدرًا لجريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب[2] .

كما نشرت مجموعة العمل المالي في شأن جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عُقب اجتماعها في 19،21 يونيو 2013 مبادئَ توجيهية بشأن طرق الدفع الجديدة التي تشير إلى مخاطر مكافحة جريمة غسيل الأموال المرتبطة بالعملات الافتراضية القابلة للاسترداد أو الاستبدال .

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2013 من خلال مكتب التحقيقات الفدرالي باتخاذ إجراء قانوني أفضى إلى حملة اعتقال ضد مزودي منصات التحويل المشتبه بغسيل الأموال والاحتيال الضريبي المرتبط باستخدام العملات الافتراضية .

جريمة السرقة :

تُعد جريمة سرقة العملات الافتراضية هي الأكثر انتشاراً؛ حيث إن معظم منصات التداول والمحفوظات الإلكترونية أو الصلبة التي تخزن البيانات عرضة للسرقة ، فقد تجاوزت المبالغ المسروقة ملايين الدولارات والوتيرة في ارتفاع ، ففي يناير من عام 2018 مثلاً تمت سرقة ما يقارب 523 مليون دولار أمريكي من منصة التبادل اليابانية الشهيرة (Coincheck) بعد تعرضها للقرصنة من قِبل مجهولين[1] .

(1) Nicole Vanatko. Jay B- Sykes, "virtual Currencies and Money Laundering: legal Background, Enforcement Action, and Legislative Proposals, Congressional Research Service . April . 2019 . p. 1,2
(2) S.Vissey, New money Laundering typologies in the fight against money Laundering by means of Virtual Currencies. www.amlc,eu
(1) Caspar jucan Lucan Sicignano "Money Landering using Cryptocarren: The of Bitcoin Athena, Journal of Law, V.7, Issue. April 2021. P.254

جريمة الاحتيال :

في جريمة الاحتيال في العالم الافتراضي يبتكر المجرم المعلوماتي وسائل جديدة وفاعلة للإيقاع بأشخاصٍ سواء عن طريق حسابات تويتر الوهمية التي تدعي تحويل عمليات مجاناً أو بإرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني كجريمة الاحتيال عبر (Initial Coin Offering) [2] .

ففي العالم العربي استعادت الشرطة الإماراتية في إمارة الشارقة تحديداً أكثر من مليوني درهم في أول جريمة احتيال من نوعها ارتكبت عن طريق بيع البتكوين من قِبل شخصين قاما بالاحتيال على شخص وبيعه عملة البتكوين التي تعادل قيمتها مليونين وخمسمائة درهم[*] .

جريمة الفدية الإلكترونية :

الفدية الإلكترونية (Ransomwar) هي نوع من البرمجيات الخبيثة التي تمنع المستخدمين من الوصول إلى أنظمتهم أو ملفاتهم الشخصية من قِبل مجهولين يقومون بطلب الفدية منهم لاستعادة أنظمتهم ويصاحبها عادةً نوع من الابتزاز والتهديد بتسريب المعلومات أو محوها في حال الامتناع عن دفع الفدية[1] . ويُعد هذا النوع من الجرائم السيبرانية الأكثر رواجاً في الأعوام الأخيرة .

ولعل الهجمة الأخطر كانت (Wannacry) التي اكتسحت 150 دولة تلك التي تمثلت في ابتزاز المجرمين للضحايا وإكراههم على تسديد فدية بعملة البتكوين مقابل فك التشفير عن ملفاتهم وبياناتهم التي عمدوا إلى تشفيرها[2] .

(2) Marilyn Ordekian: Virtual Currencies in the field of Cybercrime, Journal alwatan of Lebanese. V.108, April. 2019 p.73

وأنظر أيضاً : www.leparmy .gov.lb.com

(*) أول جريمة من نوعها في الإمارات العربية المتحدة ، الخليج أونلاين 2018/2/12 .

أنظر : www.alkaleej online.net

(1) Marilyn Ordekian, op.cit. P.78

(2) Russel Goldman, what we know and Don't know About the international Cyberattack: the newyourk Times, 12/5/2017 .
www.nytrimes.com/2017/5/12/world/europe/international Cyberattack-ransomware.html

المطلب الثاني

موقف القانون والقضاء الجنائي من العملات الافتراضية

لقد سبقت الإشارة في المطلب السابق إلى أبرز المخاطر القانونية التي تثيرها استخدام العملات الافتراضية وتُرد هذه المخاطر إلى عدم وجود نظام قانوني ينظم إصدار هذه النقود والتعامل بها ، أو وجوده ولكنه غير واضح .

فالبناء القانوني للعملات الافتراضية غاية في الأهمية انطلاقاً من سرعة التطور التكنولوجي الهائل والسريع .

وتبقى اللوائح التنظيمية والتشريعات هي الأداة المعمول بها أمام المصارف المركزية في تقويض كل المخاطر التي تصيب السياسة النقدية .

فبالنظر إلى طبيعة العملات الافتراضية والمرتبط وجودها بالعالم الافتراضي فقد وجدت الدول صعوبة في تطبيق القانون الجنائي عليها[1] ، وسنحاول تسليط الضوء على أبرز ما جاء في القوانين الجنائية لبعض الدول في فرعٍ أول ، بينما سنخصص الفرع الثاني لدراسة أبرز التطبيقات القضائية للعملات الافتراضية .

الفرع الأول

العملات الافتراضية فالقوانين الجنائية

سنعرض في هذا الفرع أبرز المواقف التشريعية في القوانين العربية والأجنبية وبتسليط الضوء على أبرز ما جاء فيها عن العملات الافتراضية .

أولاً : العملات الافتراضية في القوانين العربية

- **دولة ليبيا :**

أصدر المصرف المركزي الليبي بياناً وضّح فيه أن العملات الافتراضية وتداولها يُعد غير قانوني ولا وتوجد له أية حماية، ووجه تحذيراً من خلاله لجميع المواطنين والمؤسسات والشركات من التعامل بها؛ لما فيها من مخاطر أمنية واقتصادية ، والتي قد

(1) Pulira pesch, Bitcoin: Afist legal Analysis 0 with refence to German and Us 0 American Law, Franziska Boehm, Institute for In information, University of Munster, Germany. P.4

تُستغل للقيام بأنشطة إجرامية مخالفة للقوانين مثل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأكد على ضرورة الحصول على ترخيص مُسبق من مصرف ليبيا المركزي للقيام بأي نشاط أو أية خدمات متعلقة بالعملات الافتراضية[2].

- **جمهورية مصر العربية :**

نص قانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020 في مادته (206) بأن يُعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تتجاوز عشرة ملايين لكل من يُخالف أحكام المادة (206) التي تنص على " حظر إصدار العملات الافتراضية أو التعامل بها أو تداولها بأي شكل من الأشكال أو الترويج لها أو إنشاء منصات لتداولها بدون الحصول على ترخيص من البنك المركزي طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها[1] .

- **المملكة المغربية :**

أصدر مكتب الصرف المغربي في نوفمبر 2017 بياناً أعلن فيه " أن التعامل بالعملات الافتراضية يُشكل انتهاكاً للوائح الصرف ، ويكون عُرضة للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في القوانين السارية والمتعلقة بجريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب "[2] .

- **الجمهورية الجزائرية :**

نصت المادة (117) من قانون المالية الجزائري 2018 " يُمنع التداول بالعملات الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها ، مع معاقبة كل من يُخالف هذا الحكم "[3] . وجاء المنع بالتعامل بالعملات الافتراضية إلى إقامة نوع من الرقابة المشددة والصارمة ومعاقبة المتعاملين بها وفق القوانين والتنظيمات المتعلقة بأنواع الأضرار وجسامتها الناجمة عن التعامل بها[4] .

- **دولة الإمارات العربية المتحدة :**

طبقاً للمادة (5) ف (1) من القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بشأن المصرف المركزي الإماراتي وفقاً للمادة (61) وحدة النقد لدولة الإمارات هي الدرهم ويحظر على أية مؤسسة أو شخص أن يُصدر أو يضع في التداول أوراقاً أو

(2) www.cbl.gov.ly 15/5/2018

(1) قانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 www.eglf.org

(2) مكتب الصرف المغربي www.OC.gov.ma

(3) قانون المالية الجزائري لسنة 2018 ، متوفر في مجلة الأحياء ، المجلد 19 ، العدد 22 ، سبتمبر 2019 ، ص337-338 وما بعدها
Bitcoin Currency The rule of dealing in Islamic Jurisprudence and Algerian law.

(4) عبدالحق قريمس / فريدة حداد ، " العملة الافتراضية في القانون الجزائري " ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 58 ، العدد 3 ، 2021 ، ص383 .

مسكوكات نقدية أو أي سند أو صك يستحق الدفع لحامله عند الطلب ويكون مظهر النقد أو يلتبس به ويمكن تداوله كعملة نقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة المادة (65) فقرة (2) [5] .

ثانياً : العملات الافتراضية في القوانين الأجنبية

- **الولايات المتحدة الأمريكية :**

يُنظم قانون السرية المصرفية (BSA) آلية عمل المؤسسات المالية المكلفة بمعالجة المعاملات المرتبطة بغسيل الأموال ، ولتعزيز جهودها في مكافحة الجرائم المالية أصدرت (FinCEIV) في عام 2013 إرشادات لتحديد كيفية تطبيق قانون السرية المصرفية على المتعاملين بالعملات الافتراضية وتم بموجبها تحذير هؤلاء المتعاملين سواء كانوا منصات فردية أو شركات من استخدامها بشكل غير مشروع لغايات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، كما تم إلزامهم بالإفصاح عن كافة التحويلات المرتبطة باستخدام العملات الافتراضية[1] .

- **اليابان :**

اعترفت اليابان رسمياً بالعملات الافتراضية واعتبرتها وسيلة للدفع في المواد 2-5 من قانون خدمات الدفع في اليابان الصادر في 25/مايو ، 2016[2] .

- **كندا :**

أقر البرلمان الكندي في عام 2014 مشروع قانون لتعديل قانون غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛ بهدف توسيع تطبيق نطاق القانون المعدل ليشمل كافة منصات التداول وجميع المؤسسات والأفراد الذين يستخدمون العملات الافتراضية ، وإن كانوا يتواجدون خارج الأراضي الكندية . ولغايات تطبيق هذا القانون فقد تم التعامل مع العملات الافتراضية باعتبارها ملكية لأصول غير ملموسة، وألزم هذا التعديل منصات تداول العملات بحفظ سجلات المعاملات والمتعاملين ، وباتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمكافحة استخدام هذه العملات في أنشطة إجرامية والإبلاغ عن أية أنشطة مشبوهة[3] .

---

(5) عبدالله ناصر عبيد الزعابي ، مرجع سبق ذكره ، ص27 .

(1) أحمد قاسم فرح ، " العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة : الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها : دراسة مقارنة ، جامعة الشارقة ، كلية القانون ، مجلة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2019 ، ص723 .

(2) Evander smart : Japan officially Recognizes Bincoin and Digital Currencies as Money. Bittcoin.nect,co 14.Jun.2021

(3) Statutes of Canada, Bill " C-31 " , 2014 www.parl.ca/Content/Bills/412/Covemment/C-31/C-31/C-31-4pdf 1/3/2019.

- **ألمانيا :**

في 19 أغسطس 2013 أعلنت وزارة المالية الألمانية أن العملات الافتراضية تمثل وحدة حساب ويمكن استخدامها لغرض الضرائب والتجارة في البلاد ، وهذا يعني أن المشتريات التي تمت معها يجب أن تدفع ضريبة القيمة المضافة كما هو الحال مع معاملات اليورو . وأضافت الوزارة أنها لا تُصنف كعملة أجنبية أو أموال إلكترونية ، ولكنّها أموال خاصة يمكن استخدامها في دوائر المقاصة المتعددة الأطراف[4] .

الفرع الثاني

التطبيقات القضائية للعملات الافتراضية

تناول قضاء بعض الدول العملات الافتراضية كنوع من التطبيقات القضائية واختلفت معالجتها وأحكامها من دولة لأخرى، فبعض الدول أصدرت تشريعات خاصة بالعملات الافتراضية وتعامل معها القضاء بناءً على هذه التشريعات ، ودول أخرى عالجت العملات الافتراضية وفقاً للقواعد العامة للقانون، وقد توزعت هذه التطبيقات بين القضاء الإداري والمالي والجنائي ، إلا أننا في هذا الفرع سنسلط الضوء فقط على أبرز القضايا الخاصة بالعملات الافتراضية في القضاء الجنائي .

أشرنا في المطلب الأول من هذا المبحث إلى أبرز المخاطر المترتبة على تداول العملات الافتراضية التي تمثلت في الجرائم التي تنشأ عن التعامل بها ، ولقد تصدى القضاء الجنائي في العديد من الدول إلى هذه الجرائم على الرغم من صعوبة السيطرة عليها ، وترجع هذه الصعوبة لطبيعة العملات الافتراضية .

من هذه التطبيقات وأبرزها هو موقف القضاء الأمريكي من الجرائم المرتكبة بواسطة العملات الافتراضية حيث تصدى لحكم في قضية رفعت للمحكمة الخاصة بالمنطقة الغربية في نيويورك وتمثلت في ادعاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن شخصاً يدعى (Richard Petix) قد قام بتحويل أموال غير مرخصة وهي البتكوين مخالفاً بذلك قانون الجرائم والإجراءات الجنائية للولايات المتحدة الأمريكية الذي ينص على أن " يعاقب كل من أجرى عن علم أو يتحكم أو يُدير أو يُشرف أو يُوجه أو يمتلك كلًا أو جزءًا من أعمال تحويل الأموال غير المرخصة ، بغرامة وفقاً لهذا القانون أو بالسجن لمدة لا تزيد عن 5 سنوات أو كليهما .. " ، وتوصلت المحكمة إلى أن بتكوين يمكن أن يُعتبر نقوداً لأغراض قانون الجرائم والإجراءات الجنائية ، ونتيجة لذلك حكمت المحكمة بعقوبة السجن المقررة بالإضافة إلى مصادرة المعدات الإلكترونية ومصادرة ما يُقارب الـ190 مليون دولار أمريكي[1] .

(4) Dillet, Romain (19 August 2013) "Germany Recognizes Bitcoin As "Private Money" Sales Tax.18.2.2019

(1) كمال نجاجرة ، مرجع سبق ذكره ، ص31 .

وفي فرنسا قام قاضي التحقيق في مدينة تولوز في فرنسا وأثناء التحقيق بشبهة استخدام غير قانوني للعملات الافتراضية وبمساعدة قسم أبحاث الدرك في المدينة بمصادرة 400 وحدة بتكوين من المحفظة الرقمية للشخص المتورط ونقلها إلى المحفظة الرقمية لوكالة إدارة الأصول المضبوطة والمصدرة (AGRASC)[2] . بناءً على ما أصدره الاتحاد الأوربي في يوليو 2016 بتعديل التوصية الرابع لمكافحة غسيل الأموال رقم 849/2015 (4AMLD) الذي ألزم فيه الدول الأطراف بمراقبة طرق استخدام هذه العملات والتأكد من اتباع مشغليها السياسات والإجراءات الكفيلة بعدم التورط فيها[3] .

الخاتمة :

تناول البحث موضوعاً حيوياً ؛ إذ يُعد حديث الساعة وهو موضوع شائك جدّا ومعقد ويحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة ليُكشف الستار عنه أكثر ؛ فالوضع الراهن أضحى بحاجة ماسة إلى تنظيم شامل لكافة ما يخص العملات الافتراضية تنظيماً شرعياً واقتصادياً وقانونياً . وقد حاولنا في هذا البحث جاهدين الإلمام قدر الإمكان بكل ما يمكن أن يُفيدنا ويُجلي عنا كل ما يدور حول العملات الافتراضية من غموض ، نتمنى من الله أن نكون قد وفقنا بالقدر اليسير غير المخل في توضيح مفهومها وطبيعتها القانونية ، وتسليط الضوء حول تنظيمها قانونياً .

وهـــــذه أبرز ما توصلنا إليه من نتائج خلال بحثنا ودراستنا لموضوع العملات الافتراضية ، تقبها جملة من التوصيات التي نرغب في الأخذ بها من قِبل المهتمين بموضوع العملات الافتراضية .

أولاً النتائج :

1. لم نجد تعريفاً موحداً للعملات الافتراضية نتمكن من خلاله بيان خصائصها وتحديد طبيعتها القانونية .
2. إحدى أهم السمات المميزة للعملات الافتراضية عدم تبعيتها لأي سلطة مركزية وطنية أو دولية ، وهذا على العكس من العملات النقدية الرسمية .
3. يعيب العملات الافتراضية غياب الدعم والتنظيم الدولي لها خاصة في ظل طابعها المجهول وارتباطها بأنشطة إجرامية كغسيل الأموال وتمويل الإرهاب .
4. إن عدم اعتراف بعض الدول بالعملات الافتراضية ، وعدم وضعها لإطار قانوني موحد لتنظيمها لن يؤدي إلى اختفائها أو الحد من التعامل بها ، بل على العكس فوجود منصات للتداول بهذه العملات سيزيد من مشاكلها وسيضاعف

(2) C. Tirand "vers an encodrementdes monnaies Virtuelles en France et Etatsuis, Jun 2015. https: /blogs. Pasishaterre.fr/Content/Vers-un-encadrement desmonnaies-virtuells-en-france-et-aux-5/3/2019, p.15
(3) European commission: Directive of the Europeanand the council, 2016. P.12. http//ec. Europa.eu/ justice/ Criminal/documents/files,/aml – driectiveen. Pdf. 2019

أوجه استخدامها بشكل غير قانوني ، خاصة أن النصوص القانونية الوطنية والدولية تقف عاجزةً أمام تطورها السريع والمتلاحق .

5. من الممكن استخدام العملات الافتراضية بشكل إيجابي في ظل حاجة السوق لها بشرط توفير حماية للمستثمرين ويضمن عدم استخدامها في تمويل الإرهاب وارتكاب الجرائم بشتى أنواعها .

ثانياً : التوصيات

1. نظراً لاختلاف تفصيلات العملات الافتراضية فيما بينها فإن البحث يُوصي بالأخذ بكل نوع أو مسمى على حدة في مجال تحديد طبيعتها القانونية والأخذ بعين الاعتبار خصائص كل منها ومجال استخدامها لنصل إلى تحديد موحد لطبيعتها القانونية بعد الوقوف على أبرز الخصائص المشتركة بينها .
2. ضرورة وجود تنسيق وتعاون نقدي دولي لوضع الأطر الكفيلة بحماية المتعاملين بالعملات الافتراضية .
3. العمل على صياغة قوانين تضبط إصدار هذه العملات وتبين آليات تداولها على المستوى الدولي .
4. إجراء العديد من الدراسات الفنية ومحاولة الوصول إلى قرارات مبنية على أسس علمية تتواكب مع المتغيرات السريعة وذلك في ضوء ما تم طرحه من عدم الإجماع الدولي على مدى أمن أو خطورة التعامل بهذه العملات.
5. حث الجهات المصرفية على توفير كافة المعلومات عن آلية الاستثمار في العملات الافتراضية وإيجابياتها ومخاطرها .
6. دعوة المشرّع الوطني الليبي في ظل عدم وجود تنظيم قانوني لاستخدام العملات الافتراضية في ليبيا إلى إجراء تعديلات في التشريعات الوطنية الأكثر تأثراً بالعملات الافتراضية لحماية المصالح العامة للدولة وفي مقدمتها التشريعات الخاصة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي .
7. أخيراً ندعو كل المهتمين بالعملات الافتراضية من باحثين وأكاديميين قانونيين واقتصاديين إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول العملات الافتراضية وإعطاءها حقها من الدراسة والبحث لندرة الدراسات المحلية في هذا المجال .

قائمة المراجع

أولاً : الكتب العربية

(أ) الكتب :

1. أحمد عبدالعليم العجمي ، نظم الدفع الإلكتروني وانعكاساتها على سلطات البنك المركزي ، دار الجامعة الجديدة ، 2013 .

(ب) الرسائل العلمية :

1. أثير صلاح أثير ، التنظيم القانوني للعملات الرقمية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، 2021 .
2. عبدالله ناصر عبيد نصيري الزعابي ، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة) رسالة ماجستير ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 2018 .

(ج) المجلات والتقارير :

- **المجلات**

1. أحمد قاسم فرح ، " العملات الافتراضية في دولة الإمارات العربية المتحدة : الحاجة إلى إطار قانوني لمواجهة مخاطرها " دراسة مقارنة ، جامعة الشارقة ، كلية القانون ، مجلة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 16 ، العدد 2 ، 2019 .
2. عبدالحق قريميس ، فريدة حداد ، " العملة الافتراضية في القانون الجزائري " ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 58 ، العدد 3 ، 2021 .
3. كمال نجاجرة ، " الطبيعة القانونية للعملات الافتراضية " دراسة قانونية تحليلية مقارنة ، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي ، العدد (3) سبتمبر ، 2021 .
4. لافي محمد درادكة ، " تحديات مواكبة التنظيم القانوني للتطور التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي " مجلة كلية القانون الكويتية ، أبحاث المؤتمر السنوي الدولي الخامس ، العدد (3) الجزء الأول ، 2018 .

5. محمد ديب ، " تعاملات العملة الافتراضية " (دراسة قانونية) ، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية . العدد (10) يناير ، 2018 .

- **التقارير :**

1. تقرير فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية " مخاطر وتداعيات العملات الافتراضية على القطاع المالي " صندوق النقد العربي – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2019 .
2. تقرير قانوني ، مكتبة الكونجرس الأمريكية تحت عنوان " تنظيم العملات الرقمية حول العالم " ، يونيو ، 2018 . (loc.gov) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

The books

1. **Gasper Jucan lucan sicignano "money landerirg using Cryptocurreny: The Case of Bittcoin Athena, April, 2021.**
2. **Chief Investment office American, wealth management 12 October, 2017, Cryptocurrencies Benath the bubble, USB.**
3. **C. Tirand "Vers un encadrement desmonnaies Virtuelles en France aux `Etatsuis, Jun, 2015.**
4. **Dillet, Rommain (19 August 2013) " Germany Recognizes Bittcoin As "Private money" sales Tax 18.2.2019.**
5. **Evander smart : Japan officially Recognizes Bincoin and Digital Currencies as Money. Bittcoin.net.co 14.Jun.2021**
6. **Jake frankne fied, Virtual Carrencies, Look at www.investopedia.com. 30.9.2021**
7. **Joshua Baron, Angelo` mahoy, David monheim,"The implications of virtual currencies on national security" Look www.rand.org/t/rr1231 , 2015**
8. **Kat Tretina, John Schmidt, Editor Cantributor Published Nov.1.2021 www.forbes ADVISOR. com**
9. **Kiel institule for the world Economy, Virtual – currencies monetary Dialogue, July 2018,**
10. **Nicole Vanatko. Jay B- Sykes, "virtual Currencies and Money Laundering: legal Background, Enforcement Action, and Legislative Proposals, Congressional Research Service . April . 2019**

11. **Noah vardi iAssessing the legal Nalure of virtual currencies, Researtg Gate, Jane, 2016.**

12. **Pulira pesch, Bitcoin: Afist legal Analysis 0 with refence to German and Us 0 American Law, Franziska Boehm, Institute for In information, University of Munster, Germany.**

13. **S.Vissey, New money Laundering typologies in the fight against money Laundering by means of Virtual Currencies. www.amle,eu**

14. **VIRGA, Joy Marie, International Criminals and their virtual currencies: the Brasilia, V.12, n.2, 2015,**

The Journals

1. **''Bittcoin, lifeccoine, Namecoin: The legal Nature of virtuab currency, volume LX, lssue 1(31), spring. 2018.**

2. **Caspar Ju can Sicignano ''Money Landering using Cryptocarren: The of Bitcoin Athena, Journal of Law, V.7, Issue. April 2021.**

3. **Jennifer Enwezor and Joarn Perkins, The legal Aspect of virtual currencies Batterorths, Journal of international Banking and Financials Law, November, 2016.**

4. **Marilyn Ordekian: Virtual Currencies in the field of Cybercrime, Journal alwatan of Lebanese. V.108, April. 2019.**

5. **Teymur Zuifugarzade: Bilcoin lifecoin, namecoin, The Legal Nature of virtual currency, Journal of Advanced Researsh in Law and Economics 9 C1 (31) : 119 – 126 – September, 2018.**

6. **VIRA, Joy Marie, International Criminals and their Virtual Currencies : the Brasilia. V.12, n.2,2015.**

The wep.

1. **http://www. argaam.com**

2. **http://www. A aljazeera.net.**

3. **http://www. Alkaleej online.net.**

4. **http://www. Blogs. parisnaterre.fr/Content/vers-un-encadrement des monnaies-virtualles. En-france.et.aux. 5/3/2019.**

5. http://ec.europe.ea/justice/Criminal/documents/files,/aml/driectiveen.
6. http://www. Cbl.gov.ly.15/5/2018.
7. http://www. Eglf.org.
8. http://www. Imf.org/ar/news/articles/16/4/2018. Blog an.even-handed- approach-to-crypto-assets.
9. http://www. ig.com
10. http://www. independentarabia.com
11. http://www. Lebarmy.gov.lb.com
12. http://www. nytrimes.com.2017/5/12. World/Europe/international cyber attact. Ran som ware. Html.
13. http://www. Oc.gov.ma.com.
14. http://www. Parl.ca/content/Bills/412/Covemment/C-31/C-31-4.
15. http://www. amlc.eu.
16. http://www. pekinscoie.com/en/news-insights/digital-currencies-international. Action- and-regulations.html.
17. http://www. Rand.org/content/dam/rand/pubs/research reports/RR 1200/RR 1231/ Rand 1231 21. Arabic